

وضع المرأة في البلدان العربية

وضع المرأة في منطقة الخليج

البلد	المشاركة في الحياة العامة	الوضع القانوني	التعليم
السعودية	<p>يعد دور المرأة في الحياة العامة في السعودية مقيدا تقييدا شديدا. ومع أن وضع المرأة تحسن في مجالي التعليم والتوظيف، فإن غياب حقوق الإنسان لكل مواطن يعيق كثيرا قدرة النساء على التمتع بهذه المكاسب. وافقت الحكومة السعودية في آب/أغسطس ٢٠٠٠ على توقيع اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، مع تحفظها على ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية. وما زال أمام السعودية إحراز تقدم كبير في مجال المساواة بين الجنسين قبل أن تتمكن من تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.</p> <p>لا يوجد حاليا أي نشاط سياسي نسائي منظم. ويفرض عزل النساء عن الرجال في كافة الاجتماعات العامة، ولا يسمح للنساء بعقد اجتماعات عامة خاصة بهن. وتوجد امرأتان بين أعضاء مجلس الشورى، وهو مجلس وطني استشاري من تسعين عضوا يعينهم الملك. وفي صيف عام ٢٠٠٠ عينت الأميرة الجوهرة بنت فهد بن محمد بن عبد الرحمن آل سعود وكيلًا مساعدا لشؤون التعليم، وهذا أعلى منصب حكومي شغلته امرأة في تاريخ المملكة</p>	<p>تقع المسائل القانونية المتعلقة بالنساء عادة في نطاق سلطة المحاكم الإسلامية التي تعتمد القانون الديني كأساس لقراراتها. ويعطي "مجلس كبار العلماء" التفسير النهائي للقانون الإسلامي في السعودية بموافقة الملك. وقلص تفسير الحكومة السعودية للإسلام كثيرا دور المرأة في الحياة العامة. فشهادة الرجل في المحكمة تساوي شهادة امرأتين. ويمكن للرجل الحصول على الطلاق بمجرد طلبه ذلك، بينما يفرض على المرأة العزلة عن جميع الذكور من غير أفراد أسرتها المباشرين. وبالتالي يفرض تطبيق الفصل بين الجنسين في جميع أماكن العمل. ولا تستطيع النساء الحصول على رخصة قيادة سيارة، كما يمنع أن يفقد سيارتهن رجال من غير أفراد عائلتهن. ويجب أن تحصل المرأة على موافقة خطية من أحد أفراد أسرتها الذكور لكي تتلقى العلاج الطبي.</p> <p>لا يوجد حاليا أي نشاط سياسي نسائي منظم. ويفرض عزل النساء عن الرجال في كافة الاجتماعات العامة، ولا يسمح للنساء بعقد اجتماعات عامة خاصة بهن. وتوجد امرأتان بين أعضاء</p>	<p>حققت السعودية منذ الستينات تقدما كبيرا في مجال تعليم الإناث. تشكل الإناث حاليا ٤٦ بالمئة من طلبة المدارس الثانوية و ٥٨ بالمئة من الطلاب الجامعيين. ولكن النساء ما زلن يواجهن صعوبة في دراسة بعض الموضوعات كالهندسة والصحافة والهندسة المعمارية. وحسب مصادر البنك الدولي ما تزال ٣٦ بالمئة من النساء الراشدين أميات في مقابل ١٧ بالمئة من الرجال الراشدين. وللأسف فإن الاستنادة الاقتصادية من التعليم ما تزال محدودة نتيجة لفصل قوة العمل على أساس الجنس. وتشكل النساء ١٥ بالمئة من قوة العمل، وهي نسبة بالكاد تتخطى نصف المعدلات الإقليمية. وتعمل النساء أساسا في التعليم والرعاية الصحية وفي وظائف الخدمة المدنية التي يسهل عزلها على أساس الجنس.</p>

	<p>مجلس الشورى، وهو مجلس وطني استشاري من تسعين عضوا يعينهم الملك. وفي صيف عام ٢٠٠٠ عينت الأميرة الجوهرة بنت فهد بن محمد بن عبد الرحمن آل سعود وكيلا مساعدا لشؤون التعليم، وهذا أعلى منصب حكومي شغلته امرأة في تاريخ المملكة. وناقش المسؤولون الحكوميون في السنوات الأخيرة مسألة إعطاء أوراق هوية شخصية للنساء. وستكون هذه أول خطوة باتجاه الاستقلال القانوني للنساء من خلال فصل هوياتهن الشخصية عن أزواجهن أو آبائهن. ويمكن أن تكون هذه الخطوة أساسا لمنح النساء جوازات سفر، وقروضا مصرفية، ووسائل أخرى تزيد استقلالهن الذاتي.</p>		
<p>حققت النساء مكاسب كبيرة في مجال التعليم إذ انخفضت نسبة الأمية بينهن من ٤١ بالمئة سنة ١٩٨٠ إلى ٩ بالمئة سنة ١٩٩٨. وتشكل النساء الآن غالبية الطلاب الجامعيين البحرينيين. وحقوق النساء محفوظة في "ميثاق العمل الوطني" الذي أقر في استفتاء شعبي في شباط/فبراير ٢٠٠١. ويجري العمل حاليا على وضع تعريفات محددة وواضحة لهذه الحقوق</p>	<p>تحدد الشريعة الإسلامية الأحوال الشخصية للمرأة البحرينية. وتوجد فروقات في قانون الأحوال الشخصية للسنة والشريعة. فالنساء الشيعيات يعاملن بقدر أكبر من المساواة لجهة الميراث والطلاق مقارنة بأقرانهن السنّيات. وللنساء من كلا الجماعتين الحق في التملك وفي تمثيل أنفسهن في المحاكم. كما أن النساء السنّيات والشيعيات يستطعن السفر إلى خارج البلاد بحرية، والعمل في القطاعين العام والخاص، وارتداء الملابس التي تروق لهن .</p>	<p>ازداد دور النساء البحرينيات في الحكومة في السنوات الأخيرة. ولكن معظم النساء يعملن في المكاتب الحكومية في وظائف إدارية مساعدة، ولا يحتل إلا عدد قليل جدا منهن وظائف حكومية عليا، ولم تصل أي امرأة إلى عضوية مجلس النواب أو ترأس وزارة من الوزارات. وتشغل امرأة واحدة منصب سفيرة لبلادها في أوروبا . ولكن أعلن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في أيار/مايو ٢٠٠٠ أن عضوية مجلس الشورى ستكون متاحة للمرأة. ومجلس الشورى هيئة استشارية منفصلة يجري تعيينها لمراجعة مشاريع القوانين التي يعبدها مجلس الوزراء قبل رفعها</p>	<p>البحرين</p>

إلى الملك. ويضم مجلس الشورى حاليا أربع نساء من مجموع أعضائه الأربعين . فضلا عن ذلك، سجلت ٣٤ امرأة أنفسهن مرشحات للانتخابات البلدية في ٩ أيار/ماي ٢٠٠٢، وكان مجموع المرشحين ٣٢٠ شخصا. وللنساء البحرينيات حق التصويت في هذه الانتخابات وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ .

كما تم تشكيل "المجلس الأعلى للمرأة" في البحرين مهمته تقديم النصح للحكومة بخصوص شؤون المرأة. ويتألف هذا المجلس من ١٤ خبيرا برئاسة الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، زوجة الأمير.

لعبت المرأة دورا نشطا في الاحتجاجات الشعبية التي حصلت سنة ١٩٩٤. وضمت هذه الاحتجاجات عددا كبيرا من الجماعات السياسية المتنوعة، بمن فيهم العلمانيين والإسلاميين. وفي سنة ١٩٩٥ وقّعت ووزعت ٣١٠ نساء بحرینيات عريضة تطالب الأمير بإيجاد حل لتفاقم اللامساواة الاجتماعية والعنف في البلاد. وأيدت بعض النساء حقوق المرأة، بينما روج بعضهن الآخر لقيم إسلامية محافظة .

وتم تأسيس أربع جمعيات نسائية جديدة في سنة ٢٠٠١، من ضمنها "اتحاد نساء البحرين" و "جمعية البحرين النسائية". وبهذا أصبح عدد الجمعيات النسائية البحرينية تسع جمعيات . كما تشارك البحرينيات في الجمعيات

		السياسية وفي غيرها من الروابط والجمعيات الأهلية.	
عمان	<p>والنساء حق التصويت والترشح في الانتخابات. وما تزال مشاركة المرأة في قوة العمل وصناعة القرار منخفضة، حيث توجد امرأتان بين أعضاء مجلس الشورى الـ ٨٢ الذين انتخبوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد عين السلطان قابوس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أربع نساء من أصل ٤١ عضوا يشكلون "مجلس الدولة". وتم تعيين أول امرأة سفيرة لعمان في هولندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتشكل النساء 20 بالمئة تقريبا من الموظفين الحكوميين، كما يشغلن ١٣ بالمئة من المراكز الإدارية العليا.</p>	<p>الوضع الشخصي للمرأة تفرضه الشريعة الإسلامية. فالقانون العماني يفرض على المرأة الحصول على إذن والدها أو زوجها أو أحد أفراد عائلتها من الذكور للسماح لها بالسفر إلى خارج البلاد. وترث النساء مقداراً أقل من أقربائها الذكور</p>	
الإمارات	<p>تحدد الشريعة الإسلامية الأحوال الشخصية للنساء في الإمارات. وتلتزم الإمارات العربية المتحدة كغيرها من الدول العربية التفسير الإسلامي الذي يمنع النساء المسلمات من الزواج من رجال غير مسلمين، بينما يسمح للرجال المسلمين بالزواج من نساء غير مسلمات. وفي سنة ١٩٩٨ كانت 28 بالمئة من الزيجات في الإمارات بين رجال مسلمين ونساء أجنبيات. وتمنع النساء المسلمات من مغادرة البلاد من دون إذن أولياء أمورهن. وفي حالات الطلاق، تمنح المرأة المطلقة حق حضانة الأطفال حتى</p>	<p>ما تزال المرأة معزولة إلى حد كبير عن المشاركة السياسية وفي عملية اتخاذ القرارات الحكومية. علي الرغم من عدم وجود قوانين تمنع المرأة من شغل المناصب الحكومية العليا، ولكن عددا قليلا جدا من النساء شغلن هذه المناصب. وأعلنت الشبيخة فاطمة بنت مبارك، زوجة الشيخ زايد رئيس الاتحاد، سنة ١٩٩٨ أنه سيتم تعيين نساء بصفة مراقبات في المجلس الوطني الاتحادي لتدريبهن على تعيينهن في نهاية الأمر أعضاء أصليين. وقد عينت إمارة الشارقة خمس نساء من الأكاديميات في مجلسها الاستشاري (برلمانها المحلي) الذي يضم ٤٠ عضوا، الا انه</p>	<p>للرجال والنساء في الإمارات العربية المتحدة فرص التعلم نفسها. وزادت معدلات أمية الراشدين (٢٧ بالمئة) عن أمية الراشيدات (٢٣ بالمئة) سنة ١٩٩٨. وقدرت نسبة الأولاد الملتحقين بالتعليم الأساسي بـ ٨٣ بالمئة ونسبة البنات بـ ٨١ بالمئة سنة ١٩٩٨. وتبلغ نسبة الإناث من مجموع طلاب جامعة العين ٧٥ بالمئة. ويرجع التحاق أعداد أكبر من النساء بالتعليم الجامعي جزئيا إلى التحاق الرجال بالجامعات الأجنبية في الخارج. وتوفر الحكومة تكافؤ الفرص التعليمية والدعم الاقتصادي للرجال والنساء؛ وقد التحق 95 بالمئة</p>

<p>من خريجي المدارس الثانوية سنة ٢٠٠٠ بالجامعات.</p>	<p>سن السابعة، بينما تصبح حضانتهم بعد ذلك السن قانونيا من حق الوالد.</p>	<p>بات على المرأة الإماراتية الانتظار مدة سنتين آخرين على الأقل لدخول المجلس الوطني الاتحادي، بعدما أصدر رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ مرسوماً بتعيين أعضاء المجلس الأربعين من دون أن يكون بينهم أي امرأة . كما وافق مجلس الوزراء على تأسيس المجلس الاعلي للامومة والطفولة كهيئة مستقلة تضم الخبراء والمختصين في شؤون الأسرة والمرأة والطفل لوضع استراتيجية مستقبلية للنهوض بالمرأة. ومع ذلك، ما زالت الغالبية العظمى من نساء الإمارات في البيوت بعيدا عن الحياة العامة.</p>	
<p>لجميع الرجال والنساء في الكويت الحق في التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي. وعلى الرغم من أن معدلات الالتحاق بالتعليم تراجعت بشكل حاد في أثناء الاحتلال العراقي، فقد عادت الارتفاع فبلغ عدد المسجلين في التعليم الأساسي ٦٦ بالمئة من الصبيان و ٦٤ بالمئة من البنات سنة ١٩٩٨. وتشكل النساء ثلثي الطلبة الجامعيين .</p>	<p>ما تزال المرأة الكويتية تواجه درجة معينة من عدم المساواة القانونية فيما يتعلق أساسا بقانون الأحوال الشخصية. وهذا القانون ينص على إعطاء قيمة أقل لشهادة المرأة أمام المحاكم. والوالد هو الذي يحدد جنسية طفله طبقا للقانون الإسلامي المطبق في الكويت. كما تواجه المرأة التمييز في القرارات المتعلقة بالطلاق والميراث، ولكن هذه القواعد تتباين في العقيدتين الشيعية والسنية.</p>	<p>كانت الكويت مؤخرًا موضع اهتمام عالمي بخصوص حق الاقتراع للنساء. فقد أصدر الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح في أيار/مايو ١٩٩٩ مرسوما يمنح بموجبه النساء حق الاقتراع والترشح في الانتخابات النيابية المقررة لسنة ٢٠٠٣. ولكن مجلس الأمة عطل هذا المرسوم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ من خلال تصويت متقارب (٣٢ صوتا ضد و ٣٠ صوتا مع). وما تزال هذه المسألة موضع خلاف في الكويت اليوم. ويجادل معارضو حق المرأة في الاقتراع من الإسلاميين والتقليديين بأن تعريض النساء للحياة العامة من خلال التصويت سوف يقود إلى انحلالهن أخلاقيا. وكان مؤيدو منح حق التصويت للمرأة أقلية بين النواب المنتخبين. ولكن الوزراء الحائزين على مقاعد</p>	<p>الكويت</p>

		<p>نيابية شكلوا كتلة مساندة للأمير . تحتل النساء الكويتيات عدة مناصب حكومية، مع أن حضورهن على المستويات القيادية العليا محدودة. فهناك امرأة تشغل حاليا منصب وكيل وزارة التربية، وهناك عدة سفراء كويتيين من النساء. كما ترأس امرأة جامعة الكويت حاليا.</p>	
<p>وبلغت نسبة المسجلين في التعليم الأساسي في سنة ١٩٩٠ (٨٩ بالمئة) من الفتيات و (90 بالمئة) من الأولاد. وكان معدل أمية الراشدين ٢٠ بالمئة للرجال و ١٨ بالمئة للنساء في سنة ١٩٩٨. توفر الحكومة التعليم المجاني</p>	<p>تقرر الشريعة الإسلامية الأحوال الشخصية للمرأة في قطر. وينص قانون الأحوال الشخصية القطري على أن يكون ميراث المرأة أقل من ميراث الرجل. وفي حالات الطلاق، تعطى المرأة حضانة الأطفال الصغار بينما يكون الأطفال الأكبر سنا من حق الوالد شرعا. ويجب أن تحصل المرأة على إذن من ولي أمرها من الذكور كي تحصل على إجازة قيادة سيارة .</p>	<p>بدر الشيخ حمد، منذ توليه الحكم سنة ١٩٩٥، إلى إطلاق عملية الانتقال إلى الديمقراطية بمشاركة نسائية كاملة، ودعا إلى إعطاء دور اكبر للإناث في الحياة العامة. وعلى الرغم من ارتباطهن العميق بالتقاليد، فإن النساء القطريات يخطون خطوات هامة نحو تحقيق المساواة مع الرجال. وعقدت قطر في آذار/مارس ١٩٩٩ أول انتخابات في تاريخها. وترشحت ست نساء لعضوية المجلس البلدي الذي سيشرف على الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة في السنوات القليلة المقبلة. وشكلت النساء ٤٤ بالمئة من مجموع الناخبين في تلك الانتخابات، ولكنهن فشلن في تقديم دعم كاف للمرشحات. ولم تقز أي مرشحة، . وتقوم قطر حاليا بإعداد مشروع دستور جديد يفترض استكماله سنة ٢٠٠٢ يؤسس لديمقراطية برلمانية ولانتخابات وطنية ثابتة . شغلت النساء عدة مناصب حكومية في السنوات الأخيرة، وزادت نسبتهم في الوظائف الحكومية ٦١ بالمئة بين عامي ١٩٩١-١٩٩٧. وكانت معظم هذه الزيادة في الوظائف المتدنية والإدارية، ولكن تم تعيين امرأة</p>	<p>قطر</p>

		<p>في منصب وكيل وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٩٦ تعارض الغالبية من المواطنين القطريين، ذكورا وإناثا، أن تلعب المرأة دورا نشطا في الحياة العامة. وقد رسخت الخلفية الإسلامية التقليدية للامة، وخصوصا في أوساط كبار السن، موقفا نقديا من التحديث على النمط الغربي ومن حقوق المرأة. وقد ساند الشيخ حمد حقوق المرأة ، ولكنه صرح بأن التغيير يجب أن يُلطَف بالمعتقدات التقليدية .ولا توجد مجموعات نسائية نشطة في البلاد. وما تزال المدارس وأماكن العمل تقوم على الفصل بين الجنسين .</p>	
<p>وتأتي اليمن في آخر الدول العربية في مجال تعليم المرأة وتخطيط الأسرة. وتزيد نسبة الأمية بين النساء على ضعف نسبتها بين الرجال (٧٦ بالمئة في مقابل ٣٣ بالمئة). وتقزم أمية الشابات وضع الأمية بين الشباب (٦ بالمئة في مقابل ١٨ بالمئة</p>	<p>تقرر الشريعة الإسلامية الأحوال الشخصية للمرأة في اليمن. ووفقا لقانون الأحوال الشخصية اليمني، على المرأة أن تطيع زوجها وان تقبّل معه. ويسمح للرجال بتطليق زوجاتهم بكل حرية، بينما لا تستطيع المرأة طلب الطلاق إلا في حال عجز زوجها عن إعالتها. ولا تستطيع المرأة السفر إلى خارج البلاد إلا بعد حصولها على إذن من ولي أمرها من الذكور. وتمنع الشريعة الإسلامية الزوجة من مغادرة المنزل من دون إذن زوجها. وتطبق جميع هذه التشريعات بدرجات متفاوتة. ويجري اتباع هذه الشروط في الشمال الإسلامي بدرجة أكبر من اتباعها في الجنوب الاشتراكي السابق.</p>	<p>قبل توحيد اليمن الشمالي واليمن الجنوبي سنة ١٩٩٤، تمتعت المرأة في اليمن الجنوبي بدرجة عالية من الاستقلالية والمساواة. ومنذ توحيد شطري اليمن أتيحت للمرأة فرص جديدة وواجهت تحديات جديدة في مجال الحياة العامة. وشجع انتعاش القيم الإسلامية في المجتمع اليمني المرأة على البقاء في المنزل والابتعاد عن الحياة العامة. وفي الوقت نفسه، عززت الديمقراطية السياسية نشاط المرأة السياسي وشجعتها على لعب دور أكبر في المجال الحكومي . فقبل توحيد شطري اليمن، كان نصف القضاة في الجنوب من النساء. ومنذ التوحيد، نجحت القوى القضائية المحافظة في إعادة تكليف القاضيات بأعمال إدارية وكتابية. ولا يوجد حاليا إلا عدد قليل من القاضيات</p>	<p>اليمن</p>

يعملن في المنطقة المحيطة بمدينة عدن .
يمكن للمرأة اليمنية التصويت في الانتخابات العامة وشغل الوظائف العامة. وفازت امرأتان بمقعدين في مجلس النواب في انتخابات ١٩٩٧. واقترعت في تلك الانتخابات ١٣ مليون امرأة شكلن نحو ربع أصوات المقترعين. وفي انتخابات ٢٠٠٣ نجحت امرأة واحدة علي الرغم من وصول عدد الناخبات الي ٣٥ مليون ناخبة مثلن ٤٥% من اجمالي عدد الناخبين وحدت نسبة الأمية المرتفعة بين النساء (77) بالمئة سنة ١٩٩٨) من مقدرتهن على العمل التعبوي لمصلحة مرشحيهن، ومن أن يكون لهن كلمة اكبر في المجال السياسي. ولكن الحكومة تقوم بخطوات لزيادة الحضور النسائي في الوظائف الحكومية العليا. وتم تعيين أول امرأة في منصب وكيل وزارة الإعلام سنة 1997. وأعلن رئيس وزراء اليمن سنة ١٩٩٨ أن على كل وزارة تعيين امرأة برتبة مدير عام. وعينت اليمن أول سفيرة لها سنة ١٩٩٩. وصدر عن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الكثير من التصريحات العلنية المؤيدة لحقوق المرأة وللتنمية التي تركز على تطوير وضع المرأة. وبرزت إلى حيز الوجود في السنوات الأخيرة عدة منظمات غير حكومية تعنى بحقوق المرأة اليمنية

وضع المرأة في منطقة المغرب العربي

البلد	المشاركة في الحياة العامة	الوضع القانوني	التعليم
تونس	تشغل المرأة عددا قليلا نسبيا من الوظائف الحكومية العليا (٣ بالمئة على المستوى الوزاري) ولكن هناك عدد من الهيئات الحكومية التي أسست خصيصا للتعامل مع شؤون المرأة من أهمها: "وزارة المرأة والشؤون العائلية" و "اللجنة الوطنية للمرأة والتنمية" و "المجلس الوطني للمرأة والأسرة". وفازت المرأة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٩ بـ ٢١ مقعدا من مجموع ١٨٢ مقعدا نيابيا. كما أن مستوى تمثيل المرأة على المستوى المحلي أفضل منه على المستوى الوطني حيث تشكل النساء ١٧ بالمئة من أعضاء المجالس البلدية. وأعلنت وزارة الدفاع التونسية في ٢٦/١١/٢٠٠٢ فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على المرأة التونسية ابتداء من سنة ٢٠٠٣ تعزيزا للمساواة بين الجنسين. وكان نواب في البرلمان التونسي بينهم نساء طالبوا خلال الأعوام القليلة السابقة بأن تكون الخدمة العسكرية إلزامية على النساء. وصرح وزير الدفاع بأن تجنيد النساء سيطبق تدريجيا .	تصدر تونس جميع الدول العربية لجهة كونها أكثر دولة تقدمية في قضايا المرأة. وأدت الإصلاحات المتتابة لقانون الأحوال الشخصية التونسي إلى تحقيق مساواة كاملة تقريبا بين الجنسين. وتلتزم الحكومة إدماج المرأة في التنمية البشرية من خلال الاهتمام بتحقيق المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أنه ما يزال هناك مجال لتحسين مركز المرأة في المجتمع التونسي، فإن سجل الحكومة في هذا الصدد يساعد على التفاؤل بمزيد من التحسن مستقبلا . الأحوال الشخصية للمرأة في تونس مساوية بوجه عام لأحوال الرجل. ولا يحتوي قانون الأحوال الشخصية إشارات صريحة إلى الإسلام، مع أن القيم الإسلامية لعبت دورا في صياغته. وقد سعت الحكومة التونسية إلى تطوير مرحلة جديدة من الاجتهاد تتميز عن الشريعة الإسلامية المطبقة في دول إسلامية أخرى. وتضمن الاجتهاد الجديد إصلاحات تؤسس للمساواة بين الجنسين في مجالات الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والحرية الاجتماعية للمرأة.	أظهرت المرأة التونسية تحسنا مطردا في مجال التعليم. فانخفضت الأمية بين الإناث بنسبة ٢٧ بالمئة منذ سنة ١٩٨٠، ولكنها ما تزال مرتفعة إذ تصل إلى ٤٢ بالمئة. ومن المتوقع انخفاض هذه النسبة مستقبلا لان تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن معدل التحاق الأولاد والبنات بالتعليم الأساسي كان ١٠٠ بالمئة تقريبا في سنة ١٩٩٨. وأثبت التعلم أنه أمر جوهري فيما يخص تأكيد المرأة لحقوقها وسط إصلاحات قانون الأحوال الشخصية. وأظهرت دراسة حكومية أنجزت في سنة ١٩٩١ أن ٧٠ بالمئة من النساء الأميات لم تكن على دراية بحقوقهن التي يمنحهن إياها قانون الأحوال الشخصية. وقامت وزارة المرأة والشؤون العائلية بعدة حملات إعلامية على الصعيد الوطني من أجل تعزيز الوعي بحقوق المرأة .

	<p>وأوجدت آخر جولة من الإصلاحات في سنة ١٩٩٣ تطابقا بين القانون التونسي والمقاييس الدولية لحقوق الإنسان. ولا ينظر مؤيدو الإصلاحات إلى هذا على أنه تخل عن القيم الإسلامية بل تطوير لهذه القيم لكي تتلاءم مع العصر الحديث. وهناك معلومات عن مواجهة صعوبات في تطبيق الإصلاحات عند تعارضها مع الأعراف والتقاليد الاجتماعية</p>		
<p>تحصل المرأة في المغرب على مستوى تعليمي أقل من المستوى الذي يحصل عليه الرجل. وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث الراشدين ٦٦ بالمئة في مقابل ٤٠ بالمئة بين الذكور الراشدين. ويرتفع معدل الأمية بين الإناث في المناطق الريفية إلى ٩٠ بالمئة. ويبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي ٨٦ بالمئة للأولاد و ٦٧ بالمئة للبنات. وبحسب مصادر البنك الدولي، تتحدد فرصة من سيحصل على تعليم في المغرب بالوضع الاقتصادي لأسرته وبما إذا كان ذكرا أم أنثى. ووضعت وكالة المساعدات الخارجية الأميركية، بالتنسيق مع الحكومة المغربية، خطة تعليمية للريف تهدف إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وزيادة عدد المدارس.</p>	<p>عدم المساواة بين الجنسين مسألة خلافية شديدة وواضحة في المغرب. وأظهر الملك محمد السادس التزامه حقوق المرأة من خلال اقتراح مجموعة كبيرة ومتنوعة من الإصلاحات القانونية والاجتماعية. وقد خرج ما يقدر بـ ١٠٠ ألف شخص في الرباط بمسيرة تأييد للإصلاحات التي اقترحتها الحكومة في آذار/مارس سنة ٢٠٠٠، بينما نظم الإسلاميون تظاهرة مضادة في الدار البيضاء شارك فيها ما بين ٢٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف شخص. ومع مباشرة الملك بتحرير النشاط السياسي في المغرب، أصبحت حقوق المرأة نقطة الوميض للمعارضة الإسلامية المتنامية. يجيز قانون الأحوال الشخصية المغربي تعدد الزوجات إذا وافقت الزوجة</p>	<p>وجد حاليا ٣٠ امرأة بين أعضاء البرلمان. وقد عين الملك محمد الخامس ثلاث نساء في مراكز رفيعة منذ تتويجه، ومن بينهن مستشارة للملك. كما عين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حكومة جديدة تضم ٣٧ وزيرا منهم ٣ نساء. برزت في العقدين الأخيرين عدة جماعات نسائية في المغرب وبدأت تضغط لتحقيق العدل أو الإنصاف بين الجنسين. ونظر الملك إلى هذه الجماعات بعين العطف والتي تحولت مؤخرا إلى جزء متمم للجهود الإصلاحية. ودعت الحكومة في سنة ١٩٩٨ الجماعات النسائية للمساعدة في كتابة "خطة العمل الوطني لإدماج المرأة بالتنمية المستدامة"، وهذه الخطة تشكل أساس تمكين المرأة في المغرب</p>	<p>المغرب</p>

	<p>الأولى على زواج زوجها من امرأة ثانية. ويجيز القانون للزوج تطليق زوجته من دون إبداء الأسباب، بينما تضطر المرأة للحصول على قرار محكمة إذا أرادت الطلاق من زوجها. وينص القانون على حصة من الميراث للمرأة أقل من حصة أقربائها الذكور. وتنص الإصلاحات قيد الدرس حاليا في المغرب على قدر أكبر من الإنصاف في موضوع الطلاق، وعلى رفع الحد الأدنى لسن الزواج من ١٥ إلى ١٨ سنة، والإنصاف بين الجنسين من حيث حقوق الميراث. وعلاوة على ذلك، تنص خطة الإصلاح على حفظ ثلث مقاعد البرلمان للنساء، أي ٢٠٠ مقعد من مجموع 600 مقعد .</p>		
<p>وظل معدل الأمية بين الإناث مرتفعا نسبيا إذ يبلغ حاليا ٤٥ بالمئة، بعد أن كان 76 بالمئة سنة ١٩٨٠ .</p>	<p>قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٨٤. وينص قانون الأحوال الشخصية على حضور المرأة أمام المحاكم الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية من أجل تسوية شؤونها الشخصية، بينما يركز بقية النظام القضائي الجزائري على القانون المدني الفرنسي. والزوج هو الوصي قانونيا على زوجته وفقا لقانون الأحوال الشخصية. وترث المرأة مقادارا أقل مما يرثه إخوانها. وعبر المسؤولون الجزائريون في تقريرهم الذي قدموه إلى الأمم</p>	<p>شكلت الانتخابات التشريعية الأخيرة عام ١٩٩٧ نكسة سياسية لوضع المرأة الجزائرية . فلم تضم الحكومة التي يرأسها علي بن فليس، والتي شكلت في آب/أغسطس ٢٠٠٠ وأعيد تشكيلها في أيار/مايو ٢٠٠١، أي امرأة في عضويتها، بينما ضمت الحكومة التي سبقتها امرأتين. ويضم المجلس الشعبي الوطني ١١ امرأة فقط من مجموع أعضائه الـ ٣٨٩. ولكن الرئيس بوتفليقة عين مؤخرا أول امرأة في منصب وال وأول امرأتين كرئيستي هيئة قضائية في تاريخ الجزائر. وارتفع عدد النساء اللواتي</p>	<p>الجزائر</p>

	<p>المتحدة سنة 1999 عن أملهم بإصلاح قريب لقانون الأحوال الشخصية. وتتولى وزارة العدل التحضير لدمج قانون الأحوال الشخصية بالقانون المدني الجزائري</p>	<p>يتدربن كقضاة سنة ٢٠٠١ من ١٥ إلى ١٣٧ من مجموع ٤٠٤ متدربين. وأنشأت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية أقساما نسائية. ومما لا يمكن اغفاله قيام القوات الإسلامية بقتل النساء لعدم ارتدائهن الحجاب في الأماكن العامة، وأيضا كجزء من الاغتيالات السياسية. ووصلت تقارير إلى جماعات حقوق الإنسان تفيد بوقوع عشرات العمليات من اغتصاب للنساء وخطفهن. كما أن القوات الحكومية تورطت في عمليات قتل خارج نطاق القانون وعمليات العنف الجنسي وغيرها من أنواع إساءة المعاملة ضد النساء.</p>	
<p>توفر الحكومة الرعاية الصحية والتعليم مجانا لجميع المواطنين الليبيين. وقدّر البنك الدولي أن جميع الأولاد والبنات تقريبا كانوا ملتحقين بالتعليم الأساسي سنة ١٩٩٨. وما يزال معدل الأمية بين النساء الراشداً أعلى من معدل الأمية بين الرجال، إذ كانت نسبة أمية النساء الراشداً ٣٥ بالمائة مقابل ١٠ بالمائة للرجال الراشدين.</p>	<p>صدقت الحكومة الليبية "الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" في أيار/مايو ١٩٨٩ مع تحفظها على ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه التحفظات أربعة مجالات من قانون الأحوال الشخصية وهي: حقوق الملكية والزواج والطلاق والحقوق الأبوية.</p>	<p>مجذات الكتاب الأخضر الثلاثة التي نادى بالمساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء. وجرى تجنيد النساء في القوات المسلحة وإشراكهن في النظام السياسي للمجالس الثورية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وفي فترة الانفتاح الليبرالي في أواخر الثمانينات تحدى القذافي علنا بعض المبادئ الإسلامية مثل إجبار النساء على السفر بصحبة ولي أمر من الرجال وفرض ارتداء الحجاب على النساء. ولكن مع حلول منتصف التسعينات، بدأت حكومة القذافي تغيير موقفها مرة أخرى مؤيدة وجود دور أكبر للإسلام في القانون. وتبدو هذه المواقف، إلى حد كبير، مرسومة لسد الطريق أمام المعارضة الإسلامية للنظام. وبالتالي، يصعب التحقق من الموقف الواضح للحكومة إزاء مكانة المرأة في الحياة العامة.</p>	<p>ليبيا</p>

		<p>وأنشأت الحكومة دائرة شؤون المرأة كجزء من أمانة مؤتمر الشعب العام، أي الهيئة التشريعية الوطنية. وتتولى هذه الدائرة ، التي يشرف عليها أمين مساعد من اللجنة الشعبية العامة، جمع البيانات والإشراف على دمج النساء في جميع مجالات مناحي الحياة العامة. كما أنشأت الحكومة "الاتحاد العام للجمعيات النسائية" كشبكة منظمات غير حكومية تعنى بحاجات المرأة في مجال التوظيف والعمل.</p>
--	--	---

وضع المرأة في المشرق العربي

البلد	وضع المرأة في الحياة العامة	الوضع القانوني	التعليم
الأردن	<p>العودة للانتخابات الديمقراطية في أواخر الثمانينات حفزت النساء على صعيد العمل السياسي. حيث يظهرن باستمرار معدلات مشاركة في الاقتراع أعلى من معدلات الرجال. ولكن النساء يبقين إلى حد كبير مستبعدات عن المناصب الحكومية. فلا توجد إلا وزيرة واحدة وثلاث نساء من الأعيان، بينما لا توجد أي امرأة بين أعضاء مجلس النواب. ولتحقيق أهداف الأردن في تطوير وضع المرأة، أسست الحكومة "اللجنة الوطنية للمرأة" للإشراف على البرامج والمشروعات.</p>	<p>علي الرغم من حظر الدستور الأردني التمييز على أساس الجنس، ولكن التقارير تدل على استمرار التمييز ضد المرأة الأردنية في العديد من مجالات حياتها. حيث يبقى العنف ضد النساء مشكلة رئيسية في جميع أنحاء الأردن .</p> <p>كما تتقرر قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال في المحاكم الشرعية وفقاً لما يقال عنه الشريعة الإسلامية. كما هو الحال في العديد من الدول العربية، تحسب شهادة المرأة في المحاكم الأردنية نصف شهادة الرجل. ويمكن للرجال تطليق زوجاتهم بكل حرية، بينما على النساء تقديم أسباب لطلب الطلاق أمام المحكمة. وتحصل المرأة على قدر من</p>	<p>انخفضت نسبة الأمية بين النساء من ٤٦ بالمائة سنة ١٩٨٠ إلى ١٧ بالمائة سنة ١٩٩٨، وتشكل النساء حالياً نصف الطلاب الجامعيين.</p>

	<p>الميراث أقل مما يحصل عليه الرجل، ومن الضروري موافقة الأزواج على حصول زوجاتهم على جوازات سفر. وقد أضحت قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة رمزا للنزاع بين القوى الدينية والعلمانية. وقد أصدر برلمان ١٩٩١ قوانين تنص على التوزيع غير المتكافئ للثروة عند الطلاق، وتنص أيضا على مؤسسات تعليمية منفصلة للإناث والذكور.</p>		
<p>تتلقى معظم النساء تعليما جيدا في لبنان. وقد انخفضت نسبة الأمية بين الإناث الراشدين من ٣٧ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٢١ بالمئة عام ١٩٩٨. وتبلغ نسبة الأمية بين الشابات ٨ بالمئة فقط. ونصف الطلاب الجامعيين من الإناث. وقد استفادت النساء من هذا التعليم فتفوقن على الرجال الأقل تعليما في قوة العمل.</p>	<p>يحدد القانون المدني العام بعض المجالات المتعلقة بالأوضاع الشخصية للمرأة اللبنانية. فيضمن هذا القانون حق النساء في امتلاك المصالح التجارية، ويعطي لشهادتهن أمام المحاكم وزنا مساويا لشهادة الرجال. ولكن معظم الأوضاع الشخصية للمرأة تخضع لقوانين طائفها الدينية. ويعترف لبنان بـ ١٩ طائفة لكل منها قانونها الديني الخاص. وقد نادى بعض الجماعات النسائية بإصلاح يؤدي إلى وضع قانون اختياري عام للزواج المدني يوحد جميع الزيجات في إطاره. وأظهر مجلس النواب معارضة شديدة لهذا الاقتراح حالت دون عرضه عليه للنظر فيه.</p>	<p>ما زالت المرأة اللبنانية مستبعدة إلى حد كبير عن المؤسسات السياسية. فلا توجد أية امرأة في مجلس الوزراء. وهناك ثلاث نساء فقط بين أعضاء مجلس النواب الـ ١٢٨. ووصلت في الانتخابات البلدية التي جرت في أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٩٨ إلى عضوية المجالس البلدية ٧٨ امرأة، أي ما يعادل ١ بالمئة من مجموع أعضاء هذه المجالس. وشكلت الحكومة اللبنانية هيئة وطنية لشؤون المرأة من أجل تحسين وضع النساء. ووضعت هذه الهيئة خطة وطنية للمرأة، كما شكلت لجنة لشؤون المرأة للإشراف على تنفيذ هذه الخطة. وتسعى الخطة إلى تمكين النساء وإلى مواجهة التمييز الاجتماعي من خلال مشروعات متنوعة، بما فيها تقديم قروض خاصة وصغيرة للنساء الفقيرات. كما قامت اللجنة بتنفيذ برنامج تثقيف وطني لتعليم النساء حقوقهن ولتقديم صور اجتماعية جديدة عن المرأة في الحياة العامة.</p>	<p>لبنان</p>
<p>حققت الحكومة السورية قفزات</p>	<p>تحدد الشريعة الإسلامية</p>	<p>حكم حزب البعث العربي</p>	<p>سوريا</p>

<p>تقديمية في حقل التعليم. وارتفعت نسبة النساء الراشديات المتعلّقات من ٣٣ بالمئة سنة ١٩٨٠ إلى ٥٨ بالمئة سنة ١٩٩٨. ولكن هذه النسبة ما تزال متخلفة عن مثيلتها بين الذكور الراشدين والتي تبلغ ٨٧ بالمئة. تشكل النساء ٥٧ بالمئة من المعلمين السوريين، لكن نسبتهن من الأساتذة الجامعيين ما تزال أقل مما يجب. وتشكل الإناث ٣٩ بالمئة من الجسم الطلابي الجامعي .</p>	<p>الأحوال الشخصية للمرأة في سوريا. وتم إصلاح عدة قوانين مدنية في السنوات الثلاثين الماضية بهدف تحقيق المساواة بين الذكور والإناث. ولكن العديد من هذه الإصلاحات لم تطبق لأن التقاليد الاجتماعية تمنع تطبيق القوانين التشريعية أو الوضعية. وفي أعقاب مؤتمر بكين شكلت الحكومة "اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة ما بعد بكين". وتتولى هذه اللجنة إعداد تقارير للأمم المتحدة حول تقدم سوريا نحو المساواة بين الجنسين، وترفع التوصيات إلى الحكومة السورية حول هذه المسألة. ولاحظت هذه اللجنة ضرورة العمل على تنفيذ أفضل للإصلاحات التي تم تدوينها قانونيا .</p>	<p>الاشتراكي سوريا منذ العام ١٩٦٣. وقد شجع الحزب، الذي يستخدم النساء كقاعدة سياسية مساندة له، على تحقيق المساواة بين الجنسين ففي السبعينات كان يتم تجنيد النساء في القوات المسلحة على نطاق واسع، وكانت تلك القوات تضم وحدة مظليات خاصة. وفي الوقت نفسه، تبقى سوريا بلدا إسلاميا ملتزما بقوة التقاليد الدينية. وتتشي الأعراف الاجتماعية العميقة الجذور المرأة السورية عن دخول مجال الحياة العامة وعن التقدم بمطالب سياسية. وبينما شاركت قلة من النساء في قوة العمل وفي الحياة السياسية، فان غالبيةهن العظمى تواصل اتباع نمط حياة تقليدي. الاتحاد النسائي العربي السوري هو المنظمة السياسية المركزية للمرأة في سوريا. أسس عام ١٩٦٧ على يد ائتلاف من الجماعات النسائية السياسية والاجتماعية. والاتحاد منظمة تغطي كافة أنحاء البلاد ولديه عدد كبير من الأعضاء الناشطين. ومع أن الاتحاد ليس جزءا من الحكومة على الصعيد الرسمي، إلا أن الدولة تقدم له دعما كاملا. وقد نفذ الاتحاد عددا من المشاريع التنموية في مجالي الطفولة المبكرة والتعليم. وتحتل المرأة عددا قليلا من المناصب الحكومية العليا. وتوجد وزيرتان في الحكومة وتم في انتخابات ١٩٩٨ انتخاب ٢٦ امرأة لعضوية مجلس الشعب. وكان لسوريا سفيرة واحدة في الخارج. وتشكل النساء نحو خمس العاملين في الحكومة، لكن معظمهن يعملن في وظائف</p>
---	--	--

<p>تعاني معظم مدارس جيبوتي نقصا في التمويل، وخصوصا على مستوى التعليم الثانوي. ولم يتسجل في مرحلة التعليم الابتدائي في سنة ١٩٩٨ سوى ٣٦ بالمئة من الأولاد و ٢٧ بالمئة من البنات. وتنخفض نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي إلى ٢٣ بالمئة للإناث و 33 بالمئة للذكور. ويبلغ معدل الأمية بين الراشدين ٢٦ بالمئة للذكور و ٤٩ بالمئة للإناث. وما زالت الحكومة ملتزمة بزيادة نسبة الإناث في جميع مراحل النظام التعليمي إلى ٥٠ بالمئة، ولكن نقص الموارد جعل هذا الهدف بعيد المنال.</p>	<p>يكفل القانون المساواة للمرأة، ولكن المجتمع الجيبوتي ما زال يعاني تمييزا اجتماعيا واسعا. ونفضل معظم النساء البقاء بعيدا عن الحياة العامة لأسباب اجتماعية. وتحدد الأعراف الاجتماعية الأوضاع الشخصية للمرأة في جيبوتي. وهذه الأعراف تستند إلى الشريعة الإسلامية التي تفضل الرجال على النساء في قضايا الميراث والطلاق والسفر. ولجأت بعض النساء من أصحاب المهن الحرة في السنوات الأخيرة إلى المحاكم للدفاع عن حقوقهن. وقعت جيبوتي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وتحفظت على ما يتعارض منها مع الشريعة الإسلامية.</p>	<p>كتابة وإدارية.</p> <p>تواجه المرأة الجيبوتية في حياتها اليومية مصاعب اجتماعية واقتصادية كبيرة. وخلقت المجاعة والفقر والنزاعات الإقليمية صعوبات أمام الجماعات النسائية وأمام الحكومة في سعيهم لتحسين مكانة المرأة في المجتمع. وتشغل المرأة عددا قليلا نسبيا من الوظائف العليا في الدولة وأعلن الرئيس الجديد لجيبوتي في أيار/مايو ١٩٩٩ عن تأسيس "وزارة المرأة والعائلة والشؤون الاجتماعية" التي ترأسها امرأة هي حوا أحمد يوسف. وحوا هي أول امرأة في تاريخ جيبوتي تشغل منصب وزير.</p>	<p>جيبوتي</p>
<p>ما تزال المرأة متخلفة عن الرجل في مجال التعليم، سواء من حيث معدلات معرفة القراءة والكتابة أو معدلات الالتحاق بالتعليم النظامي الأساسي. وكانت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة سنة ١٩٩٨ بين الرجال الراشدين ٦٤ بالمئة وبين النساء الراشديات 43 بالمئة. وفي الفترة نفسها، كانت الفجوة أقل بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) إذ بلغ معدل الذكور المتعلمين بينهم ٧٧ بالمئة ومعدل الإناث ٦٤ بالمئة. وبحسب تقديرات البنك الدولي، كان ٨٠ بالمئة من</p>	<p>قام العراق بإصلاح قوانين البلاد لمنع التمييز بين الجنسين في أماكن العمل ولمنع التحرش الجنسي ومضايقة النساء على هذا الصعيد. واستهدفت الإصلاحات الأخرى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال حق الاقتراع والطلاق والضرائب وملكية الأراضي. وأدى الضعف الذي أصاب البنية التحتية والخدمات المدنية في العراق بعد حرب الخليج إلى الحد من تطبيق معايير المساواة بين الذكور والإناث في</p>	<p>لعبت المرأة دورا نشطا في التطور السياسي للعراق. وسعى البعثيون منذ استيلائهم على السلطة سنة ١٩٦٨ إلى إشراك المرأة في الحياة السياسية بدعم من الدولة. وأسس حزب البعث منظمة جماهيرية تعرف باسم "الاتحاد العام للمرأة العراقية" بعد فترة قصيرة من توليه السلطة بهدف تقديم الخدمات للنساء وإدخالهن في المؤسسات الحكومية الجديدة ووصل عدد أعضاء الاتحاد العام للمرأة العراقية إلى ٢٠٠.٠٠٠ عضو سنة ١٩٨٢، بينما بلغ عدد فروعها ١٨ فرعا يسيطر الحزب الديمقراطي</p>	<p>العراق</p>

<p>الأولاد و ٧٠ بالمئة من البنات مسجلين في التعليم الأساسي سنة ١٩٩٨.</p>	<p>السنوات الأخيرة .</p>	<p>الكرديستاني في منطقة الحكم الذاتي في الشمال على الحكومة الكردية الإقليمية. وقد سمح هذا الحزب للمرأة بالمشاركة في قيادته وفي الحكومة المركزية. وتتولى المرأة إدارة وزارتين من الوزارات الحكومية العشرين. وتشير التقارير إلى أن المرأة حققت مكاسب من حيث تمثيلها في الحياة العامة والسياسية في منطقة الحكم الذاتي في الشمال.</p>	
	<p>يتحكم القانون المدني والقانوني الجنائي لما قبل الحرب بالمكانة القانونية للمرأة في الصومال، ولكن هذه القوانين لم تطبق طوال عقد كامل. ويحظر الدستور الصومالي التمييز على أساس الجنس. لكن قانون الأحوال الشخصية يورث المرأة نصف ما يرثه إخوانها الذكور. وقاوم بعض المسلمين دخول المرأة إلى الحياة العامة، ولكن هذه المقاومة لم تكن نقطة احتكاك أو تفجير سياسي في الصومال، كما كانت عليه في معظم الدول العربية.</p>	<p>كان للحرب الأهلية والاستمرار غياب حكومة مركزية تأثير مدمر في الصومال وفي المواطنات الصوماليات بذلت الجماعات النسائية جهدا كبيرا في سبيل تحقيق السلام وإعادة بناء الصومال. واجتمعت في سنة ٢٠٠٠ جميع العشائر الصومالية في جيبوتي وتمكنت من تشكيل حكومة انتقالية. وحصلت المرأة على ٢٥ مقعدا من مقاعد المجلس الوطني الانتقالي وعددها ٢٤٥ مقعدا. وتم توزيع المقاعد بشكل يحافظ على التكافؤ بين العشائر المتنافسة. وتم تمثيل كل عشيرة من العشائر الرئيسية الأربعة بخمس نساء، فيما خصصت المقاعد النسائية الخمس المتبقية للعشائر الصغيرة. وشكلت النساء من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي فيما بينهن كتلة تمثل مصالح المرأة الصومالية متجاوزة التقسيمات العشائرية. ومع أن المرأة أقيمت بوجه عام عن مراكز النفوذ العام، فقد نشطت عدة جماعات نسائية في العمل من أجل السلام.</p>	<p>الصومال</p>
<p>أضعفت الحرب الأهلية النظام التعليمي في السودان. ففي سنة ١٩٩٨ كانت نسبة المسجلين</p>	<p>حاولت الحكومة السودانية تطبيق الشريعة الإسلامية بحيث تكون القانون المدني</p>	<p>خلقت الحرب الأهلية السودانية التي مضى عليها ١٨ سنة صعوبات وفرصا أمام مشاركة</p>	<p>السودان</p>

<p>بالتعليم الأساسي ٥٩ بالمئة من الأولاد و ٤٩ بالمئة من البنات. ويبلغ معدل الأمية بين النساء الراشدين ٧٢ بالمئة، بينما تبلغ نسبة أمية الشابات (١٥-٢٤ سنة) ٥٦ بالمئة. وتشكل النساء حاليا ٦٠ بالمئة من الطلاب الجامعيين، ولكن ارتفاع هذه النسبة يرجع جزئيا إلى ارتفاع معدل التحاق الرجال بالخدمة العسكرية.</p>	<p>والجنائي لجميع أنحاء البلاد. وكانت تلك الخطوة من الأسباب الأساسية لاندلاع الحرب الأهلية. وتنص الشريعة الإسلامية على تغطية المرأة جسدها ووجهها في الأماكن العامة. وحاول محافظ الخرطوم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أن يوسع نطاق الحظر على المرأة ليشمل اشتغالها ببعض الأعمال مثل محطات البنزين والفنادق. وتحدثت الجماعات النسائية هذا القانون وأصدرت المحكمة الدستورية أمرا بتعليقه إلى حين اتخاذها قرارا نهائيا بشأنه. ويكفل الدستور السوداني المساواة بين الجنسين ويحظر التمييز الجنسي، ولكن هذه الأحكام والنصوص نادرا ما جرى تطبيقها</p>	<p>المرأة في الحياة العامة بعد ان تمكنت بعض النساء السودانيات من احتلال مراكز رفيعة في عدد من الميادين سابقا . ففي سنة 1964 فتحت الحكومة السودانية مجال القضاء أمام المرأة، ويوجد حاليا خمس قاضيات في المحكمة العليا وعيّن رئيس الجمهورية في سنة ٢٠٠٠ مستشارات لشؤون المرأة في منصب وزاري</p>	
<p>تلتزم مصر زيادة فرص التعليم للنساء. فحاليا تبلغ نسبة الأمية بين النساء الراشدين 58 بالمئة في مقابل ٣٥ بالمئة للرجال الراشدين. وتوجد في المناطق الريفية فجوة واضحة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس. والسبب الرئيسي لهذه الفجوة يتمثل في الضغوط الاقتصادية التي تجبر العائلات على إخراج أولادها من المدارس لتوفير دخل إضافي للأسرة، وعادة ما يتم إخراج البنات من المدارس. وشددت الحكومة المصرية سنة 1996 في تقريرها عن "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" على زيادة فرص التعليم للبنات، وخصوصا في المناطق</p>	<p>قامت جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة بإصلاحات قانونية جوهرية تخص وضع المرأة، ولكن عدم المساواة بين الجنسين ما يزال سائدا في المجتمع المصري. وقام البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بتتقيح قانون الأحوال الشخصية لكي يوفر للنساء إمكانية طلب الطلاق من أزواجهن من غير إثبات إساءة معاملتهن من الأزواج. وألغت المحاكم المصرية في خريف عام ٢٠٠٠ القوانين التي تمنع النساء من الحصول على جوازات سفر أو السفر خارج البلاد بدون إذن آبائهن أو أزواجهن</p>	<p>وشكل الرئيس مبارك لجنة قومية للمرأة من ٣٠ عضوا تتولى العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين. ويشير بعض المنتقدين إلى أن الحكومة المصرية تؤيد حقوق المرأة كوسيلة لكسب رضاء الدول الغربية المانحة للمساعدات. وضمت لائحة مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه الرئيس مبارك ١١ امرأة من مجموع ٤٤٤ مرشحا عن الحزب في الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وكانت نسبة النساء 25 ر بالمئة من عضوية برلمان ١٩٩٥. وعيّن الرئيس مبارك أربع نساء في ذلك البرلمان. وفي عام ١٩٩٢،</p>	<p>مصر</p>

<p>الريفية. وتشكل النساء حالياً غالبية الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي.</p>	<p>تستند الأحوال الشخصية للنساء في مصر إلى الشريعة الإسلامية التي تحدد قواعد الزواج والطلاق والميراث والعمل. ويختلف هذا النظام القانوني عن بقية النظام القانوني المصري الذي يستند إلى القانون المدني الفرنسي. ومع أن الحكومة عدلت بعض أكثر المواد سوءاً لناحية عدم إنصاف النساء في قانون الأحوال الشخصية، فما تزال النساء تواجهن التمييز ضدهن. فالنساء يمكنهن الحصول على الطلاق فقط في حال تنازلهن عن جميع مستحقتهن وحقوقهن الزوجية وعن مؤخر الصداق. ويحرم على النساء المسلمات الزواج من رجال مسيحيين، بينما يفرض على النساء غير المسلمات اللواتي يتزوجن رجالاً مسلمين الخضوع للشريعة الإسلامية .</p> <p>العنف المنزلي مشكلة رئيسية في مصر. وقد فتحت "وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات 150" مكتب إرشاد وعلاج نفسي لمساعدة ضحايا العنف المنزلي</p>	<p>كانت نسبة النساء ٢١ بالمئة من مجموع أعضاء المجالس الحكومية المحلية.</p> <p>أصدر الرئيس حسني مبارك في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ قراراً بتعيين سيدة في منصب قاض في المحكمة الدستورية العليا للمرة الأولى في مصر. وكان مجلس القضاء الأعلى قد رشح المحامية تهاني الجبالي لهذا المنصب. كما تم اختيار امرأتين آخريتين لعضوية هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا، وهي الهيئة التي تعد التقارير لهيئة المحكمة في شأن دستورية القوانين المرفوع في شأنها دعاوى.</p>	<p>فلسطين</p>
	<p>تحدد الشريعة الإسلامية الأحوال الشخصية للنساء المسلمات في قطاع غزة والضفة الغربية. والشريعة هي المرجع الأساسي للخلافات الزوجية وللطلاق والميراث وحضانة الأطفال ومعظم المجالات الأخرى التي تمس حياة النساء. وحمل صعود حركة حماس</p>	<p>تواجه النساء في قطاع غزة والضفة الغربية قدراً كبيراً من التمييز الاجتماعي ومن عدم المساواة. وقد أسهم النضال الفلسطيني ضد إسرائيل في نشوء حركة نسائية نشطة وقوية شكلت جزءاً جوهرياً من النضال الوطني. وقد شاركت نساء كثيرات، في أثناء الانتفاضة، في المقاومة وفي التظاهرات ضد</p>	

<p>وغيرها من الجماعات الإسلامية معه مطالبات متزايدة بالعودة إلى التفسيرات "التقليدية" للإسلام ولأحوال النساء الشخصية. وعلى الرغم من أن النقاشات بهذا الخصوص خفتت بعد تجدد التوتر مع إسرائيل، فما يزال المجتمع الفلسطيني منقسماً حول هذه القضية. وما زال العنف ضد الإناث منتشرًا في المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً العنف المرتبط بالحفاظ على شرف العائلة. وتواجه الجماعات النسائية صعوبة في مكافحة العنف ضد المرأة بسبب وصمة العار الاجتماعي التي تلحق بمن يناقشن هذه المسألة علناً.</p>	<p>الحكومة الإسرائيلية. ومنذ اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ أخذت الحركة النسائية بالتوسع في نشاطها ليشمل التصدي للتمييز والعنف ولقضايا أخرى تمس حياة النساء الفلسطينيات. ولكن طاقة هذه الجماعات النسائية ظلت محدودة نتيجة لنقص الموارد وبفعل مقاومة الثقافة السائدة للتغيير الاجتماعي. شكلت النساء ٤٢ بالمئة من مجموع الناخبين في انتخابات ١٩٩٦، ولكن تمثيلهن في الحكومة ظل محدوداً. فالنساء يشغلن خمسة مقاعد فقط من مقاعد المجلس التشريعي الـ ٨٨. وتوجد امرأة واحدة وزيرة في حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية. ويرى البعض أن ارتفاع معدلات الأمية بين النساء (٢٥ بالمئة) جعلهن يتركن مسألة تصويتهن في الانتخابات لأقربهن الذكور</p>
---	--

عن الانترنت